سباق البيت الأبيض.. منافسة الاحتمالات المفتوحة

بيرني ساندرز

واشنطن – «وكالات»: أثبت فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطي بيرني ساندرز في الانتخابات التمهيدية الأميركية لولاية نيوهامشير، أن المنافسة على كرسي الرئاسة الأميركي ليست سهلة، وأنها مفتوحة على كل الاحتمالات، وأن موازين القوى يمكن أن تنقلب بين ولاية وأخرى.

وكانت هيلاري كلينتون اعلنت في يوليو انه «لطالما كنت على يقين بأن المنافسة ستكون شديدة». وقد تأكدت توقعاتها أمس الثلاثاء مع الانتخابات التمهيدية الديمقراطية في نيوهامشير، حيث حقق خصمها بيرني ساندرز فوزا كبيرا، بينما سيطر دونالد ترامب في الجانب الجمهوري دون أن يبرز منافس قوي له.

وحصل الملياردير ترامب الذي يوالي التصريحات النارية المنددة بعدم كفاءة القادة السياسيين، على 35 في المئة من أصوات الجمهوريين بعد فرز أكثر من 90 في المئة من الأصوات، في حين منيت كلينتون بهزيمة مدوية رغم أنه كان متوقعا أن تهزم، لكنها كانت تأمل أن تقلص الفارق جزئيا.

لكن السيناتور الديمقراطي ساندرز (74 عاما) الذي يعد بثورة اجتماعية، حصل على 60 في المئة من الأصوات، مقابل 38 في المئة لكلينتون بعد فرز أكثر من 90 في المئة من الأصوات.

وولاية نيوهامشير الصغيرة (شمال شرق) التي تعد 1,3 مليون نسمة، تقوم بدور مميز يتجاوز حجمها، بحيث تحدد التوجهات وتخلق دينامية وتلزم المرشحين الأكثر ضعفا بالانسحاب، وتنقذ أحيانا مرشحين متعثرين.

وبعد نيوهامشير وأيوا، تجري الانتخابات في ولاية كارولينا الجنوبية في الشهر الجاري لاختيار مرشح كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لخوض انتخابات الرئاسة يوم 8 نوفمبر المقبل.

وتشير هذه النتائج إلى انه يجب عدم الإسراع في استخلاص العبر. فترامب الذي لم يتمكن من تعبئة أنصاره بشكل قوي في أيوا الأسبوع الماضي حين حل في المرتبة الثانية بعد السيناتور تيد كروز، فاز بما لا يقل عن ثلث أصوات الجمهوريين في نيوهامشير.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة كلارك روبرت بوترايت إن «الناس بالغوا في تأويل نتائج ترامب في أيوا».

وتلقى رسالة الملياردير المعادية للنخب ولمؤسسة السلطة أصداء لدى مجموعة مختلطة من الناخبين تتراوح من الوسط إلى اليمين. والقاسم المشترك بينها هو رفض السياسيين التقليديين. وهؤلاء الناخبين لم يتخلوا حتى الآن عن بطلهم.

أما المعارضة الجمهورية لترامب، فهي مشتتة بين أربعة مرشحين على الأقل، حصل كل منهم على 10 إلى 16 في المئة من الأصوات أمس، وهم حاكم أوهايو جون كاسيك، وحاكم فلوريدا السابق جيب بوش، وسيناتور فلوريدا ماركو روبيو، وسيناتور تكساس تيد كروز ممثل اليمين الديني الذي يتوجه إلى القاعدة ذاتها مثل ترامب.

وقال مدير تحرير نشرة «كريستال بول» الإلكترونية كايل كوندیك إن «قيادات الحزب الجمهوري كانت تود أن يتقلص عدد ناخبي المرشحين خارج ترامب وكروز، غير أن «هذه الغربلة لم تحصل» مساء أمس مع انتخابات نيوهامشير.

وطالما أن المنافسة تبقى مشرذمة ومشتتة، سيظل دونالد ترامب مسيطرا حتى لو لم يحصل على 50 في المئة من الأصوات.

بعد هزيمة واضحة في نيوهامشير، سارع فريق كلينتون إلى التقليل من القيمة الرمزية لهذه الانتخابات التمهيدية، مستشهدا بالأرقام.

وكتب روبي موك مدير حملة كلينتون في وثيقة وزعت على الصحفيين، أن «التنصيب سيحسم على الأرجح في مارس المقبل وليس في فبراير الجاري»، مضيفا أنه «سيكون من الصعب جدا –بل من المستحيل– الفوز بالترشيح الديمقراطي دون دعم قوي بين الناخبين السود والإسبان».

وتصوت 28 ولاية في الشهر المقبل، وهي تمثل أكثر من نصف الناخبين، ولا سيما كارولينا الجنوبية وتكساس وجورجيا والاباما، حيث تشكل أقلياتا السود والمنحدرين من أصول لاتينية غالبية الناخبين الديمقراطيين.

وتشير عدد من استطلاعات الرأي إلى تراجع شعبية بيرني ساندرز في الولايات، حيث تفيد التوقعات بتأخره بـ37 نقطة عن منافسته في كارولينا الجنوبية بحسب استطلاع للرأي أجرته شبكة «أن.بي.سي».

القوات الإسرائيلية تقتل صبياً فلسطينياً في الضفة الغربية

جنود إسرائيليون يشتبكون مع فلسطينيين في الضفة الغربية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أطلقت القوات الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني قال الجيش إنه كان يرشق سيارات إسرائيلية بالحجارة على احد الطرق بالضفة الغربية المحتلة يوم الأربعاء وقتلته.

وقالت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي إن القوات كانت تقوم بدورية في مدينة الخليل بالضفة الغربية عندما وجدت فلسطينيين يرشقون السيارات بالحجارة على طريق رئيسي وأطلقت النار على أحدهم.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية إن الصبي ويدعى عمر ماضي (15 عاما) نقل إلى المستشفى في الخليل حيث أعلنت وفاته.

وقتل 27 إسرائيليا ومواطن امريكي منذ تصاعد العنف في اكتوبر في هجمات ينفذها فلسطينيون بشكل شبه يومي مابين طعن وإطلاق نار ودهس بالسيارات.

وقتلت القوات الإسرائيلية 157 فلسطينيا على الأقل خلال نفس الفترة قالت السلطات الإسرائيلية إن من بينهم 101 مهاجما. وقتل الفلسطينيون البالغون في احتجاجات مناهضة لإسرائيل شابها العنف.

ومن بين أسباب موجة العنف شعور الفلسطينيين بالإحباط بسبب توقف محادثات السلام منذ فترة طويلة والغضب الناجم عن انتهاكات اليهود للحرم القدسي.

تتمات

الخالد: مسيرة

أضاف: اننا «ندعو المولى عز وجل ان يديم على وطننا امنه واستقراره ورخاءه، وان يسبغ على سموكم نعمه ظاهرة وباطنة، وان يديم على سموكم موفور الصحة وتمام العافية»، سائلا المولى تعالى ان «تستمر مسيرة البناء والنماء التي يقود زمامها حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ومساندة سموكم في دفع عجلة التنمية والتطور في كويتنا الغالية في شتى المجالات».

من جهة أخرى أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بالتعاون بين الكويت ولبنان، على المستوى الأمني، واثر الجهود الأمنية الكويتية في تحرير المواطن المختطف هناك، مؤكدا أن ذلك يعكس العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين ومستوى التنسيق الامني.

وقالت إدارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي اليوم الأربعاء ان الخالد استقبل المواطن الكويتي محسن براك العجمي، يرافقه عدد من اسرته، بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد، ووكيل الوزارة المساعد لأمن الدولة الداخلي اللواء عصام النهام.

واكد الوزير الخالد متابعة سمو امير البلاد اولا فاولا لموضوع الاختطاف، منذ بدايته وحتى الافراج عن المواطن الكويتي، مضيفا ان ذلك يعد لفتة ابوية تؤكد حرص سموه على امن وسلامة المواطنين اينما حلوا.

من جانبه اعرب فلاح عن الشكر الوافر للقيادة العليا للبلاد على ما بذلت من اهتمام بحادثة اختطافه، وتوجيه كل الجهات المعنية واستنفار الجهود للاسهام بتحريره وانهاء معاناته.

في سياق آخر أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ضرورة تكثيف الإجراءات الأمنية والمرورية، خلال الاحتفالات الوطنية، لكي تخرج بأفضل صورة وحلة تعكس وجه الكويت الحضاري.

وقالت إدارة الإعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي، ان الشيخ محمد الخالد اطلع خلال اجتماعه امس بالقيادات الأمنية، على الخطة التي أعدتها الوزارة لتنظيم الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة، والاحتفالات بالأعياد الوطنية والفعاليات والأنشطة المصاحبة لها.

وطالب الخالد رجال الامن بان يرسموا الابتسامة على وجوه الجميع قائلا: «من حقهم علينا ان نوفر لهم المناخ المناسب بما يليق بالاحتفالات الوطنية، وفي المقابل لن نقبل بالخروج عن النظام العام والتعدي على حريات الاخرين، وسيطبق القانون على من يخرج عن ذلك».

وشدد على ضرورة الحرص على متابعة وتنفيذ الخطة الأمنية والمرورية بكل تفاصيلها خلال هذه الاحتفالات، من خلال تامين جميع الأماكن المقامة فيها امنيا لكي يشعر جميع المواطنين فيها بالأمن والطمانينة، داعيا رجال الامن الى حسن التعامل مع الجميع، وبسعة الصدر والتعامل الراقي مع المواطنين والمقيمين والظهور امامهم بشكل لائق «ليعكسوا صورة مشرقة لرجال الامن».

وقال «لن نقبل من رجال الامن باقل من حسن الاداء والتمييز والعطاء في اداء واجباتهم، على اكمل وجه» مؤكدا ضرورة تطبيق الخطط الأمنية على ارض الواقع كما خطط لها.

المجلس يلغي

إيلاء مشكلة الرعاية السكنية أولوية، عبر معالجة أسبابها والعمل على تقليص فترات انتظار المستحقين المدرجين على قوائم الانتظار بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية».

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل إن موضوع إعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية، من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة «أمر ليس بجديد فهو حديث قديم متجدد».

أضاف أبل خلال أنه سبق أن نوقش هذا الأمر في عام 2000 وتوج هذا النقاش في قانون رقم 7 لسنة 2005، حيث تنص المادة الخامسة منه على إعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة، مبينا أن القانون أقر بالإجماع في مجلس الأمة في ذلك الوقت.

وذكر أن المؤسسة الرعاية السكنية كانت تأمل إيجاد طرق لتقليص الدورة المستندية، من دون اللجوء إلى رفع الرقابة المسبقة عن المؤسسة، مشيرا إلى أن كل المحاولات في هذا الشان لم تؤد الغرض المطلوب.

وأشار إلى أنه عند رجوع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لموضوع إعفاء الرقابة المسبقة وإمكانية تقليص مدة إنجاز المشاريع الإسكانية إلى ثلث المدة، فان هذا الأمر «سيجعلني أمام مسؤولية مضاعفة وهي مسؤولية سياسية وقانونية وتاريخية».

وعن «عرقلة» ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة لمشاريع الرعاية السكنية، نفى الوزير أبل صحة هذا الأمر موضحا أن إعفاء الرقابة المسبقة سيساهم في تسريع عجلة المشاريع الإسكانية.

وقال إنه سبق أن ذكر في مجلس الأمة الحالي أن من اصعب التحديات التي تواجه الرعاية السكنية تحدي الوقت، وأن القضية الإسكانية قضية استئنائية وهي بحاجة إلى حلول استئنائية، مؤكدا أن توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء تصب في التعجيل بالمشاريع وتسهيل إجراءاتها.

وأوضح أن تقليص فترة إنجاز المشاريع الإسكانية إلى ثلث المدة، سوف يسهم في حل القضية الإسكانية، وسيشعر المواطن بالاستقرار في بيته وبلده.

وكشف نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح عن توجه الحكومة إلى إعادة تقييم رسوم أملاك الدولة، حتى تتناسب مع الوضع القائم حاليا، مشيرا إلى أن كل الأراضي الصناعية في الدولة تمت زيادة أسعارها قبل نحو شهرين بشكل يتماشى مع أسعار السوق.

وقال الوزير الصالح، في مداخلة خلال مناقشة المجلس في جلسته التكميلية أمس الأوضاع الاقتصادية، إن الحكومة كلفت شركة عالمية متخصصة دراسة الوضع الاقتصادي بشكل متكامل من جوانب التضخم وارتفاع الأسعار، وتحليل كل الخدمات والسلع وغيرها من أمور، موضحا أن انعكاس ترشيد الدعوم سيكون في مصلحة رب الأسرة.

وأكد أن تعاون مجلس الأمة الحالي من خلال إقراره عددا من التعديلات المقدمة على قانون ال «بي.أو.تي»، السابق مكن الحكومة من إدراج خمسة مشاريع وفق هذا القانون، مشيرا إلى أن هذه المشاريع ستنشئ شركات سيملكها الشعب الكويتي وستحقق عوائد له مابين 10 إلى 14 في المئة.

وردا على استفسار حول عدم تسجيل الميزانية عجزا عام 1999، رغم انخفاض سعر برميل النفط وبلوغه حوالي ثمانية دولارات، أوضح الوزير الصالح أن إجمالي الميزانية في تلك الفترة كان بين 3 و4 مليارات دينار، فيما تصل الميزانية اليوم إلى نحو 19 مليار دينار «وهو فرق شاسع في الميزانية».

وجدد الصالح التشديد على أنه «لا يمكن الاستمرار في اللجوء الى الاحتياطات، ولابد من اتخاذ إجراء اقتصادي متكامل للديمومة والاستمرارية»، مؤكدا حرص الحكومة على حماية مصالح المواطنين وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

وقد اعترض عدد من النواب عن عدم حضور الفريق الحكومي الخاص بمناقشته حول الاوضاع الاقتصادية، حيث قال النائب أحمد مطيع العازمي إن الموس الذي تكلم عنه وزير المالية يجب أولا ان يمرر على رؤوس الحكومة، والغاء الدعوم مرفوض تماما، ونحذر من الاقتراب من المواطن البسيط، واطالب جميع الزملاء عدم الموافقة للحكومة على رفع الدعوم.

ومن جانبه، قال النائب جمال العمر إننا نناقش الاوضاع الاقتصادية للبلد ولا يوجد في القاعة وزير المالية او فريقه، فيما قال وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح إن الحكومة حاضرة وأنا موجود.

من جانبه، قال النائب عبد الرحمن الجيران إن ما تتحدث عنه الحكومة بشأن الترشيد هو ترشيد سلبي وليس منهج او قناعة عند الحكومة، والدليل اذا ارتفعت اسعار النفط يلغي كل حديث عن الترشيد، مشيرا إلى أن القطاع الخاص زحف على القطاع العام واصبحت حياتنا كلها بيزنس اذا ما تدفع ما تمر معاملتك.

وأضاف أن الاقتصاد أصبح يعاني خللا كبيرا، ولابد للحكومة ان يكون لها دور وتمسك زمام الامور، فيما قال النائب فيصل الكندري إنه لا توجد اي خطط اقتصادية لدى الحكومة، ولكن هناك توجه ان يكون من خلال اللجنة المالية ان تقدم الحكومة خطة اصلاح اقتصادي واضحة ونتمنى الا تكونه هذه الخطة حبرا على ورق، ولابد ان تكون محددة زمنية واحذر ان كل الذي سواد هذا المجلس سيذهب اذا تم الغاء الدعوم.

وحذر الكندري وزير التجارة من زيادة الاسعار في حال رفعت الدعوم عن التجار، حيث أن المواطن سيتضرر مرتين.

بدوره، قال النائب حمدان العازمي إن الوضع المالي السيئ الذي وصلت اليه البلد ليس بسبب انخفاض أسعار النفط وانما هو فشل لسياسات الحكومات السابقة والحكومة الحالية، مشيرا إلى أن تصريحات الحومة مستفزة، حيث نسمع احد الوزراء يقول نشرب قهوتك من ماي الحكومة واخر يقول الموس راح يمر علي كل الرؤوس.

اضاف انه اذا تم تمرير زيادة اسعار البنزين ورفع الدعم عن الكهرباء عن طريق انفراد الحكومة بالقرار ففي هذه الحالة يجب محاسبة رئيس الوزراء ولابد ان يصعد المنصة لان ما يصير ليس صحيح.

وتساءل الرئيس الغانم على معنى كلمة النائب الجيران «استمعت إلى كلمة الغانم والكويت ليست كريستين لاغارد» إنه من قال ان الكويت كريستين لاغارد؟ وأنه لم يقل ذلك، بل استشهد بحلول من صندوق النقد.

وقال الغانم إنه يجب على السلطتين وضع حلول لحماية البلاد من الإفلاس والانتحار الاقتصادي.

بدوره قال النائب عادل الخرافي إن العجز واضح والدعومات من حق المواطن، وعلى الهيئات المستقلة المساهمة بالتكاليف.

وقال وزير المالية انس الصالح إن الحكومة حريصة على دعم المواطنين، ويجب اخذ اجراءات اقتصادية شاملة لمعالجة العجز، مشيرا إلى أنه لولا هذا المجلس لما استطعنا ادراج خمسة مشاريع حيوية للبلد بعد تعديل قانون «بي أو تي»، كما عبر الوزير عن سعادته بوجود بعض الطلبة في قاعة عبد الله السالم، وقال لهم: اطمئنوا ستكون على قدر المسؤولية، مشيرا إلى أن الحكومة حريصة على دعم المواطنين ولكن لا يمكن ان نلجاء الى الاحتياطيات لسد العجز، بل علينا اتخاذ خطة اقتصادية متكاملة، ويجب ان يذهب الموضوع برمته اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية.

ووافق المجلس على تقديم بند مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشأن «ادارة التحقيقات» على بند الأسئلة، وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير إن الحكومة ستصوت بالامتناع على تعديلات قانون «إدارة التحقيقات»، ونطلب تأجيله، متسائلا: لا اعرف سبب الإصرار على إقرار هذا القانون اليوم، وما الضير من تأجيله.

بدوره، قال النائب سعود الحريجي إن الحكومة لا تريد اقرار قانون «ادارة التحقيقات»، والمجلس سيد قراراته، واقترح اقرار المداولة الأولى، فيما قال النائب عادل الخرافي إن من حق الحكومة تأجيل مناقشة التعديلات على القانون.

ورد الوزير العمير بقوله: إن الحكومة ليست خصما للنواب او للعاملين في الادارة العامة للتحقيقات، ونرجو ان يكون هناك تفهم ويؤجل النقاش إلى حين وصول وزير الداخلية بصفته الوزير المختص.

ولم يتوافر نصاب للتصويت على تعديلات قانون «ادارة التحقيقات»، ما دفع النواب عبد الحميد دشتي، وسعود الحريجي، ومحمد طنا، وصالح عاشور، وعسكر العنزي، وأحمد لاري، وروضان الروضان، وكامل العوضي، وماجد موسى، وماضي الهاجري، إلى مغادرة قاعة عبدالله السالم، احتجاجا على تأجيل مناقشة القانون.

اتحاد التعاونيات

إن الاتحاد في المقابل سوف يضع آلية لخفض أسعار السلع التي تمت زيادة أسعارها سابقا، بحجة ارتفاع اسعار النفط وتأثير ذلك عليها، وأيضا وسط التوجه إلى رفع تعرفة الماء والكهرباء، ورفع الدعم عن بعض السلع والمشتقات، مما سيترك تأثيره على المستهلك الكويتي.

وأكد حرص الاتحاد على تخفيف الأعباء عن المستهلكين، من خلال ما توفره الجمعيات التعاونية من عروض مخفضة، وما تنظمه من مهرجانات تسويقية تحد من موجة الغلاء مرحبا بالشركات التي لديها منتجات وطنية تريد تسويقها من خلال الاتحاد تحت شعار «علامة التعاون».

وبين ان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وغيرها يشكل عبئا لا يستهان به على دخول الأفراد، لافتا إلى أن هذا الارتفاع قد لا يكون عائدا إلى أسباب حقيقية، بل إلى أسباب قد تكون مصطنعة، ما حدا بالاتحاد إلى وضع سياسة أقرها مجلس إدارته بوضع ضوابط لمعالجة هذه الظاهرة بما يكفل حماية المستهلكين.

«الزراعة»: نتخذ

في تصريح صحافي، إن الهيئة اتخذت كل الاجراءات الوقائية للحد من انتشار مرض الحمى القلاعية، من خلال التحصين والتطهير وتوفير اللقاحات وعمليات الرش، وتوجيه التعليمات للمربين بكيفية التعامل مع هذا المرض.

أضاف الكندري ان الكويت سجلت في 4 فبراير الجاري حالة جديدة للاصابة بالمرض، ابلغت على اثرها المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومركز الانذار المبكر لدول الخليج، لاتخاذ كل الاجراءات الوقائية لاسيما بعد ظهور حالات للاصابة في دول مجاورة، مشيرا إلى ان الهيئة تسعى جاهدة لتوفير اللقاحات المضادة للمرض.

شعبان: عملية

أنباء «رويترز» على أن الحكومة السورية وحلفاءها ماضون في محاولة تأمين الحدود مع تركيا، واستعادة المدينة بالكامل من يد مسلحي المعارضة.

وقالت: «نأمل أن تستمر العملية العسكرية في الشمال، إلى أن نضبط الحدود ونمنع الإرهابيين الذين عملت تركيا منذ بداية الأزمة على إرسالهم إلى سوريا، عبر حدودها معنا».

واستبعدت الاستجابة إلى دعوات وقف إطلاق النار، وهو ما كانت تطالب به المعارضة السورية، كشرط مسبق للمشاركة في محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة في جنيف.

أضافت أن دعم وقف إطلاق النار جاء من دول «لا تريد إنهاء الإرهاب» وإنما تريد مساعدة المسلحين الذين يخسرون أراض.

كما أفادت بأن الحكومة السورية لا يحدوها أمل إزاء إمكانية نجاح الجهود الدبلوماسية، في إنهاء النزاع المستمر منذ خمسة أعوام.

وكانت حلب بمثابة مركز الصناعة والتجارة في سوريا. ومنذ عام 2012، انقسمت المدينة، إذ تسيطر الحكومة على غربها بينما تسيطر المعارضة على شرقها.

وبدأت قوات الجيش السوري وميليشيات موالية لها، بدعم من ضربات جوية روسية، عملية عسكرية شمال غرب حلب.

وتمكنت العملية من كسر حصار كان مسلحو المعارضة يفرضونه على بلدتين، وكذلك قطع مسار إمداد للمعارضة.

وتقدمت قوات الجيش والمليشيات باتجاه حدود تركيا. وأشارت تقارير يوم الاثنين إلى انهم أصبحوا على بعد 25 كيلومترا فقط، وهي أقرب نقطة للحدود التركية تصلها قوات الحكومة منذ 2013.

وتخشى الأمم المتحدة احتمال انقطاع إمدادات الغذاء لما يصل إلى 300 ألف شخص في حلب إذا طوقت قوات الحكومة مدينة حلب.

وفي الأسبوع الماضي، قطع طريق من تركيا يستخدمه برنامج الغذاء العالمي في الوصول إلى شرق حلب، وذلك بعد بدء العملية العسكرية الضخمة.

وتستخدم المنظمة حاليا مسارا بديلا، لكنه قد يُقطع بدوره.

وتدعو الأمم المتحدة تركيا إلى السماح بدخول نحو 30 ألف شخص عالقين على حدودها بعدما فروا من القتال في حلب.

وتستضيف تركيا بالفعل 2.5 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الانتفاضة ضد الرئيس بشار الأسد في عام 2011.

بحاح: نحن

أدارها الإعلامي تركي الدخيل، المدير العام لقناة «العربية»، إلى أن الوضع في اليمن صعب للغاية، و«لكننا نعمل على استراتيجية جديدة للخروج من أزمة البلاد، ولدينا رؤية لإعادة الإعمار وإعادة اليمن إلى وضعه الطبيعي».

أضاف: «إخواننا في الخليج قدموا لنا كثيراً من الدعم»، مشيراً إلى أنه عندما بدأ التغير في اليمن عام 2011 «طلبنا الدعم الدولي من الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي».

وأوضح نائب الرئيس اليمني أنه وافق على منصب رئيس الحكومة عام 2014، في محاولة لإعادة الاستقرار للبلاد، مشيراً إلى أن دول التحالف العربي ستساهم في إعادة اليمن إلى وضعه الطبيعي.

وأشار بحاح إلى أن المناطق التي يوجد فيها ميليشيات المخلوع صالح والحوثي لا يستهدفها الإرهاب.